Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

أثر تطبيق المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية علي معدلات الربحية دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية

عبدالباري مصطفى البشتي محمد
كلية القانون/ جامعة طرابلس
Albishti2026@hotmail.com

The Impact of Applying Islamic Murabaha in Libyan Commercial Banks on Profitability Rates: An Applied Study at Al-Jumhouria Bank

Abdulbari Mustafa Al-Bashti Muhammad
Faculty of Law / University of Tripoli

تاريخ الاستلام:2026/01/03 –تاريخ المراجعة: 2026/01/27– تاريخ القبول: 2026/02/10– تاريخ للنشر:2026 /03/07

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي بيان أثر التمويل الإسلامي القائم على المرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف العاملة في ليبيا. ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) في مصرف الجمهورية للسنوات ما بين 2013–2024، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي للبحث عن أثر ذي دلالة معنوية لصيغة التمويل بالمرابحة على ربحية مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة.

ومن اهم النتائج التي توصلت البها الدراسة: وجود إثر إيجابي ولكن ليس ذو دلالة إحصائية على تأثير التمويل بالمرابحة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: **المرابحة الإسلامية – المصارف التجارية – ليبيا – معدلات الربحية.**

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of Murabaha financing on the profitability of banks operating in Libya. To achieve this objective, the study examined profitability indicators, namely Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE), at Al-Jumhouria Bank for the years 2013-2024. The study employed a descriptive methodology and statistical analysis to determine the statistically significant impact of Murabaha financing on Al-Jumhouria Bank's profitability.

One of the key findings of the study is that Murabaha financing has a positive, but not statistically significant, impact on the ROA and ROE of Al-Jumhouria Bank during the study period.

الكلمات الدالة: المرابحة للأمر بالشراء، الربحية، مصرف الجمهورية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تلعب البنوك دورا هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية من خلال دور الوســاطة المالية الذي تلعبه بين من لديه فائض في المال وبين من يحتاج ذلك المال اي قبول الودائع من المودعين وتوجيه أموال هذه الودائع الى المســـتثمرين في كافة القطاعات الاقتصـــادية (Abdelkader and Mohammed, 2023). وفي المقابل تحقق المصـــارف عوائد من وراء خدمة الوساطة وهذا يعزز أدائها المالي وربحيتها. وبالتالي يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في المصارف سواء الإسلامية أو التقليدية. لأن أحد أهم مؤشرات نجاح عمل المصرف التجاري بشكل خاص والنظام المصرفي بشكل عام هو مستوى الربحية الذي تحققه المصارف. ومن أجل استدامة هذه العملية يجب أن تحقق المصارف أرباح سنوية. وان تحقيق مستويات عالية من الربحية يكون سببا لتحقيق مركزا تنافسيا جيدا للمصرف واستمراريته وبالتالي بدون الربحية لن يستمر العمل على المدى الطويل لذا فإن قياس الربحية الحالية والسابقة مهم للغاية.

والبنوك الإسلامية وكغيرها من البنوك الربوية لها دور كبير في المساهمة في تمويل المشاريع التي تطرحها الحكومات أو المؤسسات او الافراد حاملي المشاريع (Sutrisno, 2016). وهذا من خلال منتجات تمويلية تقدمها هذه المصارف والتي تتوافق مع الشريعة الاسلامية تتمثل في صيغ كالمرابحة والمشاركة البسيطةْ او المشاركة المنتهية بالتمليكْ او المضاربة وغيرها من المنتجات التي تقوم على المشـاركة في الأرباح والخسـائر، وتسـعى البنوك الإسـلامية من وراء هذه العمليات التمويلية الى تحسـين أدائها ومركزها المالي بما يرضـي ويتوافق مع طموحات المالكين والمسـتثمرين وأيضـا العاملين في المصرف. وبالتالي تعظيم الأرباح تساعد المصارف الإسلامية علي زيادة قدراتها التمويلية في المستقبل. وانطلاقا من أهمية الربحية وارتباطه الوثيق على قدرة المصـرف الاسـتمرارية في التمويل واسـتمرارية ككيان فقد تناول هذا البحث موضـوع أثر المرابحة للأمر بالشـراء على ربحية المصـارف العاملة في ليبيا وكان تركيز الدراسـة على ربحية مصـرف الجمهورية خلال السنوات من 2013–2024.

1.2 مشكلة البحث:

على مر العقود الثلاثة الماضية، برزت الخدمات المصرفية الإسلامية باعتبارها واحدة من أسرع الصناعات نموا في العالم (جلول واخرون، 2023). وقد انتشـرهذه الخدمات في جميع البلدان وحظيت بقبول المسـلمين وغير المسـلمين على حد سواء (Iqbal and Molyneux, 2005). ففي أفريقيا، هناك مجموعة واضـحة من المؤشرات لنمو الخدمات المصـرفية الإسلامية لأنها تقدم مصادر تمويل متنوعة. ففي السنوات الاخيرة حيث حظيت الخدمات المالية الإسلامية بطلب قوي في أفريقيا بسـبب التركيبة السـكانية حيث يمثل المسـلمون عددا ملحوظ من تلك التركيبة Islamic Finance in Africa,2017). هذه القارة، تمتلك ما يقرب من 60% من الأراضي غير المزروعة في العالم وموارد طبيعية هائلة. يوفر تزايد عدد السكان فيها طلبًا كبيرا على الاقتصـادات المحلية بما في ذلك سـوقًا جاهزًا للأعمال الزراعية ولديه القدرة على توسيع صادراتها الغذائية. تعد تعبئة الموارد الطبيعية والاقتصادية وكذلك أنشطة التنويع الاقتصادي من بين العوامل الدافعة لتحسـين النمو الاقتصـادي في المنطقة. وللاسـتفادة من هذه القدرات الطبيعية والقوة العاملة، تحتاج المشـاريع المتنوعة الزراعية والصناعية مثلا الي التمويل الازم للحصول على المنتج النهائي.

يقدم التمويل الإسـلامي العديد من الأدوات التي من شـأنها أن تسـاعد تلك المشـروعات للحصـول على التمويل الازم . (Islamic Finance in Africa, 2017)فالتمويل الاسلامي له أشكال متعددة بحيث تتناسب مع كل المشروعات سواء فردية، شركات صـغيرة، متوسطة أو حتى مشـروعات كبيرة وهذا يعود بالفائدة على اقتصـاديات هذه الدول. بالإضـافة الى ذلك فان حكومات الدول يمكن لها أن تستفيد من التمويل الاسلامي من خلال جمع الاموال لتطوير البنية التحتية في جميع

المجالات. ومن هنا يتضـــح لنا أن هناك مجموعة واضـــحة من الإمكانات للتمويل الإســـلامي للعب دور هام خاصـــة في البلدان الأفريقية التي تنوي تنويع مصادر دخلها وان ليبيا ليست أستثنانا من هذه الدول.

ان قدرة المصارف سواء التقليدية أو الإسلامية على التمويل تعتمد الي حد كبير على قدراتهم المالية (Sutrisno, 2016). بحيث كلما زاد راس المال عزز ذلك قدرة تلك المصـــــارف على التمويل. وان تحقيق الأرباح يعزز ويرفع رأس مال المؤسسات بما فيها المصارف. وبالتالي فان تعظيم الأرباح يعتبر من الأهداف الرئيسية للمصارف والتي تطمح الي تحقيقه دائما. ولكن هذا الهدف ليس من السهل الوصول اليه حيث تواجه المصارف التقليدية والاسلامية تحديات عديدة تتمثل في بعض المؤثرات والعوامل التي لها تأثير كبير على الربحية. القانون رقم 1 لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني الذي طالب المصـــارف العاملة في ليبيا باتباع الطرق الإســـلامية للتمويل وهذا التحول جاء في فترة زمنية قصـــيرة دون اعطاء المصـــارف الوقت الكافي للتجهيز لهذا التحويل الذي هو ليس ببسـيط على هذه المصـــارف وخصـوصـــا تأثيره على الأداء المالي لتلك المصارف (The World Bank, 2020).

تم إجراء العديد من الدراسات حول الخدمات المصرفية الإسلامية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية في بلدان مثل ماليزيا وباكســـتان وإندونيســـيا (عبد الله وآخرون 2012)، ولكن لم يتم فعل الكثير في ليبيا. ومع كل هذه التحديات التي تواجه الصـــيرفة الإســـلامية، وجد الباحث أنه من المفيد التحقق مما إذا كان للصـــيرفة الإســـلامية وتحديديا المرابحة للأمر بالشـــراء على الأداء المالي للبنوك التجارية في ليبيا. ســـتكون هذه الدراســـة مهمة لأنها ســـتســـد الفجوة المعرفية في الادب الخاص بموضـــوع التمويل الإســـلامي وتأثيره على الأداء المالي في المصـــارف. ومن هنا يمكن صـــياغة مشـــكلة البحث في السؤال التالي: هل يوجد تأثير للتحول للصرفية الإسلامية في ليبيا على ربحية المصارف العاملة فيها؟.

1.3 أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه والذي يتناول دراسة أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية مصرف الجمهورية في ليبيا. ان توجه المصـــــارف التجارية لخوض تجربة التمويل الإســـــلامي من خلال فتح نوافذ إســـــلامية التي اقتصرت خدماتها على تطبيق صيغة المرابحة. هذا التوجه جاء بناء على تعليمات مصرف ليبيا المركزي من خلال القانون رقم (1) لسنة 2006م (المندلسي وبن صالح، 2017) والذي عززه قانون المؤتمر الوطني المشار اليه سابقا.

من المعرف أن النظام المصـــــرفي في أي بلد يلعب دورما مهما في التنمية الاقتصـــــادية. ومن هنا أن الأداء المالي لهذا النظام له تأثيرا إيجابيا أو ســـلبيا على عمليات الادخار والاســـتثمار والتمويل وبالتالي كلما زادت ربحية المصـــارف انعكس ذلك إيجابيا على ثقة زبائن المصـــرف. أيضـــا الربحية تكون حافزا لاســـتقطاب مســـتثمرين جدد مما يتيح للمصـــرف الحصـــول على موارد مالية جديدة تساعده للدفع بها في أوجه استثمار وتمويل مختلفة في الاقتصـــاد مما يساعده على تعظيم الربحية. هذا البحث سيقدم مجموعة من التوصيات التي من شانها ان تساعد متخذي القرارات في المصـــارف وخصـــوصـــا المصـــرف المركزي في موضوع اثر التحول للصيرفة الإسلامية على ربحية المصارف العاملة في ليبيا.

1.4 أهداف البحث

أن الهدف الرئيســـــي لهذه الدراســـــة هو التعرف على أثر تطبيق نظام البيع بالمرابحة الإســـــلامية في المصـــــارف التجارية التقليدية العاملة في ليبيا في تحســـين معدلات الربحية. وتمثلت عينة الدراســـة في دراســـة حالة المصـــرف الجمهورية كأحد المصـــارف التجارية الليبية، حيث ســـيتم احتســـاب المؤشـــرات المالية المعبرة عن الربحية لهذا المصـــرف من واقع البيانات المالية (قائمة الدخل قائمة الميزانية) وبشكل مقارن للفترة الممتدة من 2013-2024م.

1.5 حدود الدراسة: قسمت حدود الدراسة إلى ما يلي:

هناك مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية للدارسة، والتي هي كما يلي:

– الحدود الزمنية: تم اســتخدام البيانات المحاســبية للفترة ما بين 2013 –2024 وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) المعتمدة للمصارف.

– الحدود المكانية: الدراسة ستركز على مصرف الجمهورية لأنه من أوائل المصارف العاملة في البلاد.

1.6 منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي من أجل صياغة إطار نظري للدارسة وذلك باستخدام الكتب والبحوث السابقة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي للوصول الي إجابة السؤال الرئيسي للدراسة والمتمثل في تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وتأثيرها على ربحية مصـرف الجمهورية خلال سـنوات الدراسـة. وللوصـول الي إجابة لهذا السـؤال، تم احتسـاب المؤشـرات المالية المعبرة عن الربحية (العائد على الأصـول والعائد على حقوق الملكية) لهذا المصـرف من واقع البيانات المالية (قائمة الدخل قائمة الميزانية). ومن ثم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط للإجابة على سؤال الدراسة.

1.7 فرضيات الدراسة

استنادا على اهداف ومشكلة الدراسة صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

– الفرضيـــــة الصفرية الرئيسية: H0 لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على ربحية مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيتين الفرعيتين:

– الفرضيـــــة الصفرية الفرعية الاولى: H01 لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في مصرف الجمهورية.

– الفرضيـــــة الصفرية الفرعية الثانية: H02 لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق المساهمين في مصرف الجمهورية.

1.8 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تعتمد الدراســة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشــراء، كمتغير مســتقل، على ربحية مصــرف الجمهورية. والمتغير التابع يعبر عنه بربحية مصــرف الجمهورية ويتم قياســها باســتخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. ولقياس أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء (المتغير المستقل) على ربحية المصرف (المتغير التابع) يتطلب ذلك استخدام المقاييس التالية:

1.8.1 المتغير التابع: ربحية مصرف الجمهورية ويتم قياسه:

مؤشـرات قياس الربحية: تقيس هذه المؤشـرات مدى قدرة المصـرف على تحقيق الارباح عن كل وحدة نقدية مسـتثمرة ومن أهم هذه المؤشـــرات التي يمكن أن تقيس الربحية بالمصـــارف هي العائد على حقوق المســـاهمين (ROE) والعائد على الأصـول (ROA). وتعد من أهم النسـبتين الماليتين اللتين تسـاعدان في التنبؤ بالضـائقة المالية التي قد تواجه المؤسـسـات (Sukmawati and Garsela, 2016).

– معدل العائد على الأصول: ويرمز له بالرمز (Return on Assets ROA)

الربحية هي المؤشر الأكثر أهمية لقياس أداء البنك (Nuriyah et al,2018). العائد على الأصول هو أحد طرق التقييم المستخدمة لقياس مستوى ربحية البنك. يقيس هذا المعدل او المؤشر مدى قدرة أجمالي الاصول للبنك على تحقيق صافي الارباح. بمعنى اخر هذا المؤشـر يوضـح مدى الكفاءة التشـغيلية لإدارة البنك في تحقيق الربح من كل دينار على الأصـول المملوكة. بحيث كلما زاد العائد على الأصـول للبنك، كلما زاد مستوى الربح الذي يحققه البنك كان وضـع البنك أفضـل من حيث الاستخدام الامثل للأصول. ايضا العائد الجيد على الأصول يدعم قدرة البنك على التوسع في التمويل المصرفي في

المستقبل. يتم قياس العائد على الأصول من خلال مقارنة الأرباح بعد الضريبة بإجمالي الأصول والذي يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية:

العائد على الأصول = الربح بعد الضريبة / اجمالي الاصول × 100

– معدل العائد على حقوق الملكية: ويرمز له بالرمز (Return on Equity ROE)

هذا المؤشر يبين مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية المتكون من (رأس المال + الاحتياطات+ الارباح غير الموزعة) في تحقيق صافي الدخل. هذا المؤشر يعتبر مهم بالنسبة للملاك في أتخاد القرارات المالية المستقبلية (Putri et al., 2024). قبل اتخاذ قرار الاستثمار، عادة ما يقوم المستثمرون بإجراء مقارنات بين العديد من الشركات في وقت واحد. أي شركة لديها أعلى عائد على حقوق المساهمين، في التي لديها الفرصة الأكبر في الحصول على رأس المال. أيضا يعد العائد على حقوق المساهمين أحد العوامل الرئيسية الذي يستخدم كمقياس قوي لمدى نجاح إدارة الشركة في إدارة رأس مالها. بحيث يعد انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية علامة على أن الشركة لا تستطيع تحقيق أرباح كما هو متوقع، على الرغم من قيام المستثمرين بضخ أموال فيها.

يمكن قياس العائد على حقوق المساهمين عن طريق المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق المساهمين= صافي الدخل / حقوق الملكية × 100

1.9 الدراسات السابقة

تناول العديد من الدراسات السابقة موضوع المرابحة الإسلامية والتطبيق الشرعي لها، والتحديات التي تواجهها في المصارف التجارية والإسلامية وأيضا تأثير تطبيق هذه الصيغة للتمويل على ربحية المصارف، وقد تطرق الباحث إلى الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث وما توفر للباحث من هذه الدراسات.

دراسة حنكة (2015) بعنوان بيع المرابحة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية. هدفت الدراسة للتعرف على صيغة المرابحة للأمر بالشراء من الجانب الشرعي وما لها وما دورها في المرابحة (تم الاقتباس من بحث المندلسي وبن صالح، 2017). وقد توصلت الدراسة الى ان المرابحة للأمر بالشراء تقوم بدور معتبر في زيادة ربحية المصارف. وقد أوصت بعدم الافراط في الاعتماد على صيغة المرابحة وإعطاء المجال لصيغ اخرى بالتطبيق، وكذلك الاستفادة من تجارب المصارف الاخرى في صيغ التمويل.

دراسة الحنيطي وملاحيم (2016) بعنوان أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000–2013). الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر سعر المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامي العاملة في الأردن في الفترة ما بين (2013–2000). وقد شملت عينة الدراسة كلا من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المرابحة على العائد على الاصول في المصارف الإسلامية في الأردن. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لسعر المرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الاردنية وهذا يوضح المصارف لديها القدرة على استغلال أصوله بشكل مناسب.

الرقيعي واخرون (2020) بعنوان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات (2009–2018). الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية في دولة فلسطين خلال الفترة ما بين (2009–2018). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول والعائد الى حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني. الدراسة توطد ان هذه النتيجة تساهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي وأيضا ارتفاع قيمة سهم المصرف في سوق الأوراق المالية.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Manaseer and Alslehat:, 2016) بعنوان:

The Impact of Financing Revenues of the Banks on their Profitability: An Empirical Study on Local Jordanian Islamic banks

الهدف من الدراســة هو التعرف على أثر التمويل بالمشــاركة والمضــاربة والمرابحة على الأداء المالي للبنوك الإســلامية العاملة في الاقتصــاد الأردني خلال الفترة (2006-2014). أشــارت نتائج الدراســة إلى ان التمويل بصــيغة المرابحة والمضاربة والمشاركة لهم تأثير ايجابي على ربحية قطاع المصارف الإسلامية في الأردن خلال سنوات الدراسة.

دراسة (Sutrisno, 2016) بعنوان.

The effects of financing and risks on the performance of Islamic Bank: Empirical evidence from Indonesian Islamic Bank.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير قرار التمويل الاسلامي على أداء البنوك الإسلامية العاملة في إندونيسيا من خلال قياس العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصــول. يتكون قرار التمويل من تمويل المرابحة وتمويل المضـــاربة وتمويل المشـاركة. وأظهرت نتائج الدراسـة بان لتمويل المرابحة تأثير إيجابي على أداء البنوك الإسـلامية في اندونيسـيا. من ناحية أخرى، كان لتمويل المشـاركة على أسـاس تقاسـم الأرباح تأثير سـلبي على أداء البنوك الإسـلامية، في حين لم يكن لتمويل المضاربة أي تأثير على أداء تلك البنوك.

(Nadir and Moustapha, 2023) بعنوان:

The Impact Of Islamic Financing Products On Islamic Banks Profitability: Case Of Al Rayan Bank (Qatar).

الدراسة تناولت تأثير منتجات التمويل الإسلامي على ربحية المصرف الإسلامي: دراسة حالة مصرف الريان القطري. وقد توصـلت نتائج الدراسـة الي أن التمويل عن طريق المشـاركة له دور إيجابي وهام على زيادة ربحية مصـرف الريان. بينما التمويل عن طريق المرابحة له دور سلبي على ربحية المصرف. وقد أوصت الدراسة بالاعتماد أكثر على صيغة المشاركة من اجل تعزيز ربحية المصرف والأداء المالي.

دراسة (Masnah and Hendrawati, 2020) بعنوان:

The Effect of Musyarakah, Mudharabah, and Murabahah Financing on The Financial Performance of Sharia Commercial Banks in Indonesia

الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة على الأداء المالي للبنوك التجارية الشرعية في إندونيسيا. وتظهر نتائج الدراسة أن تمويل المشـاركة لا يؤثر على الأداء المالي (العائد على الأصـول) للبنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا، بينما التمويل بصيغتي المضـاربة والمرابحة لهما أثراً إيجابياً وهاماً على الأداء المالي (العائد على الأصول) لهذه البنوك.

دراسة (Belkhaoui, Alsagr and Hemmen,2020) بعنوان:

the GCC Financing modes, risk, efficiency and profitability in Islamic banks: Modeling for countries.

الغرض من هذا البحث هو اختبار الروابط بين طرق التمويل والمخاطر والكفاءة والربحية في البنوك الإســـلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. واظهرت نتائج الدراســـة أن التمويل القائم على هامش الربح (المرابحة) له تأثير إجمالي إيجابي على ربحية البنوك الإســلامية في هذه الدول. وتشـير النتائج أيضـا إلى أن التمويل على هامش الربح (المرابحة) يقلل من المخاطر الاقتصـادية والمالية للبنوك الإسـلامية، بالمقارنة مع طرق التمويل الأخرى (المضـاربة والمشـاركة). وهذا ما يجعل البنوك الإســلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تفضــل التمويل بالديون (المرابحة) لضــمان درجة عالية من الســيولة ومشــاريع منخفضـــة المخاطر. وهذا يفســر توجه البنوك الإســلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بشــكل متزايد نحو استخدام التمويل على أساس هامش الربح (المرابحة). وبالعكس، نتائج الدراسة توضح أن استخدام المضاربة والمشاركة لا يمنحهم أي فائدة من حيث الربح بل يزيد من مخاطر الائتمان.

دراسة(Kulmi, Abdulle, Hussein and Mohamud, 2023) بعنوان:

Effects of Islamic Modes of Financing on Profitability of Banking Institutions

الدراسـة بعنوان تأثير أسـاليب التمويل الإسـلامية على ربحية المؤسـسـات المصـرفية. هدفت الدراسـة اختبار تأثير أسـاليب التمويل الإســلامي على ربحية المؤســسـات المصــرفية في مقديشــو، الصــومال. نتائج الدراســة أشــارت إلى أن المرابحة والمضــاربة لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصــائية على ربحية المؤســسـات المصــرفية. وبالتالي النتائج تشــجع على زيادة استخدام هذين النمطين من التمويل الإسلامي الذي شأنه أن يزيد بشكل كبير من ربحية المؤسسات المصرفية.

دراسة(Kulmie and Omar, 2024) بعنوان:

The impact of participatory Islamic finance on Shari'ah banks' profitability

الدراسـة بعنوان أثر التمويل الإسـلامي التشـاركي على ربحية البنوك الشـرعية. هدفت الدراسـة الى التحقق من تأثير التمويل الإسلامي المتمثل في المشاركة والمضاربة على ربحية المصارف الاسلامية في الصومال. وأظهرت النتائج عن وجود أثر ذي دلالة إحصـائية عند التمويل عن طريق المشـاركة والمضـاربة على ربحية المصـارف الإسـلامية. وأوصـت الدراسـة الى زيادة تنفيذ أساليب التمويل الإسلامي الأخرى الذي من شأنه أن يعزز من ربحية المؤسسات المصرفية وأدائها.

بشــكل عام، تشــير الدراســات الســابقة عن وجود تباين حول أثر تطبيق المرابحة للأمر بالشــراء على ربحية المصــارف. وبالتالي هذه الدراسـة تمثل فرصـة لتوضـيح هذا الأثر على المصـارف العاملة في البيئة الليبية وايضـا تعتبر اضـافه للأدب المتعلق بالتمويل الإسـلامي. بالإضـافة الي ما سبق ذكره، ان نتائج الدراسـة تقدم تصـور واضـح لإدارة مصـرف الجمهورية عن أثر تطبيق هذا النوع من التمويل على ارباحه وهذا يسهل عليه اتخاد القرارات المناسبة للرفع من مستويات الربحية في المستقبل بما يتماشى مع المقدرات المالية الهائلة التي يملكها المصرف.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

2. المرابحة للأمر بالشراء:

2.1 مقدمة.

أن الهدف من توجه المصـارف نحو تقديم خدمات التمويل وفقا للشرعية الاسـلامية هو تنويع مصـادر الدخل (المندلسـي و بن صـالح، 2017). وان من بين خدمات التمويل هذه المرابحة للأمر بالشـراء. وأخد فقهاء الشـريعة بعدة تعريفات لصـيغة بيع المرابحة يجمع بين هذه التعريفات التعريف التالي: " بيع ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة، وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه" (عبدالحميد، 1992: 42). حيث تعتبر المرابحة بصـــفة عامة أحد بيوع الامانة والتي يســـتوجب فيها على البائع الافصـــاح على ثمن الســـلعة وقيمة الربح للســـلعة المعروضـــة للبيع وانتفاء هذا الشـــرط يعد هذا البيع باطلا (عبدالحميد، 1992). وتمويل المرابحة يكون في شـــكل عقد عدد من الاطراف ففي المرابحة البســـيطة يتكون من طرفين

البائع والمشــتري وفي حالة المرابحة للأمر للشــراء يتكون من ثلاثة أطراف البانع والمشــتري والبنك Abdelkader and (Mohamed, 2023). ويعتبر تمويل المرابحة من أكثر الانواع انتشـــارا مقارنة بالأنواع الاخرى من التمويل التي تقدمها المصـارف الاسـلامية (Khan, 2011). حيث يشكل هذا النوع من التمويل ما بين 40% الى 90% من أجمالي عمليات التمويل في المصارف الاسلامية (ملاحيم، 2016) .

2.2 مشروعية المرابحة للأمر بالشراء

ان بيع المرابحة من البيوع الجائزة شرعا وقد أستدل على ذلك بما يلي:

جواز البيع ثبتت مشـروعيته في القران الكريم في قول الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) (سـورة البقرة – اية 275). إن الآية تفيد حل جميع أنواع البيع بما فيها المرابحة ولا يحرم من البيوع إلا ما خصه الشرع بالتحريم.

ومن السنة يستدل عامة الفقهاء على مشروعية بيع المرابحة من قول الرسول صـلى الله عليه و سلم كما في حديث عبادة بن الصـامت:(الذهب بالذهب، والفضّـة بالفضّـة، والبُر بالبُر، والشـعير بالشـعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصـناف، فبيعوا كيف شـئتم إذا كان يداً بيد). فالنبي صـلى الله عليه وسـلَّم بقوله (فبيعوا كيف شئتم) يوكد على جواز البيع ما لم يتخلله ما يفسد مشروعيته كالربا المحرم بنص كتاب الله تعالى.

واجمع جمهور الفقهاء بلا خلاف على جواز البيع بالمرابحة وإن أهم نص اعتمد عليه هو ما قالـه الإمام الشافعي رحمه الله في كتاب الأم حيث قال " وإذا أرى الرجلُ الرجلَ سلعة فقال: اشتر هذه وأُربحك فيها كذا، فاشتراها الرجل ، فالشراء جائز ، والذي قال : أُربحك فيها بالخيار ، إن شـاء أحدث فيها بيعاً ، وإن شـاء تركه (حمودة، 1982). أيضـا يوكد شـيخ الإسـلام ابن تيمية رحمة الله عليه أن عامة ما نهى عنه الكتاب والســـنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل بين افراد المجتمع والنهي عن الظلم فيما بينهم مثل أكل المال بالباطل وجنسه من الربا والميسر.

إن هذه الادلة توضـح حل جميع أنواع البيع ولا يحرم من البيوع إلا ما حرمه الله تبارك وتعالى ورسوله صـلى الله عليه وسلم بنص محكم لا شبهة فيه، وبيع المرابحة للآمر بالشراء أحد أنواع البيع يدخل في هذا العموم، وبما أنه لم يخصص بالتحريم فيبقى على الأصل، وهو الحل والإباحة.

2.3 شروط صحة المرابحة

لكي تكون صيغة المرابحة سليمة ومطابقة للمعايير الشرعية يجب ان توافر ثلاثة شروط (عبدالحميد 1992: 42) : –

الشرط الأول:

هو أن تدخل السـلعة في ملك مؤسـسـة التمويل أو البنك (البائع مرابحة) حتى يتسـنى لها أن تبيعها للناجر أو المتمول (المشتري مرابحة)، وهذا الشرط ضروري كي يصـح البيع. أما في حالة قبل أن تدخل السلعة ملك مؤسسة التمويل (البائع) فان العملية تدخل في بيع مالا تملك وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين قال لحكيم بن حزام: "لاتبع ما ليس عندك" (رواه أحمد وغيره).

وفي راي الكاتب لا يكفي أن يملك البائع مرابحة الملكية القانونية للسلعة بل الملكية الفعلية بمعنى أن يحورها ويتسلمها من منتجها أو مصدر شرائها حتى تقع على البائع تبعة الهلاك للسلعة وهذا من شروط صحة المرابحة شرعا فعن زيد بن ثابت قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم" (رواه أبو داود).

الشرط الثاني:

بيان الثمن الذي قامت به الســـلعة وقد اتفق العلماء على اختلاف مذاهبهم على وجوب هذا البيان. أن الثمن الذي يذكره البائع مرابحة (البنك الإسلامي هو الثمن الدي انعقد عليه البيع الأول بين البنك الإسلامي وبائع السلعة.

الشرط الثالث:

هذا الشرط يتعلق بالربح فاذا تخلف شرط بيان الربح والاتفاق عليه يعد العقد باطلا والسبب أن الربح جزء من الثمن وعدم الاتفاق على الثمن موجب لبطلان العقد.

2.4 المراحل الأساسية لعقد المرابحة للأمر بالشراء

المرابحة للأمر بالشراء (وتسمى أيضا المرابحة المركبة) هي احدى أنواع بيوع الأمانة (الرقيعي وغيره، 2020). حيث يطلب شخص من شخص اخر ان يشتري له سلعة معينه ويعده بأن يشتريها منه بربح معين. وهذا النوع من البيع تقوم به المصارف الاسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها وهو أكثر اعمال المصارف الإسلامية لانها نسبة المخاطر المصاحبة بهذا النوع من البيوع قليل مقارنة بالتمويلات الإسلامية الأخرى. وهناك عدة خطوات لإتمام عملية بيع المرابحة للأمر بالشراء (زعتري، 2002):

1. طلب من المشتري يقدمه للمصرف الإسلامي لشراء سلعة مع ارفاقه بتحديد مواصفاتها والرغبة في معرفة ثمنها.
2. المصرف يطلب من البائع أن يرسل له فاتورة عرض أسعار محددة بوقت معين.
3. وعد من المشتري بشراء السلعة الموصوفة من المصرف بعد تملك المصرف لها.
4, المصرف يدرس الطلب ويحدد الشروط والضمانات المطلوبة أهمها تحديد الثمن الذي يدفع دوريا من طرف المشتري، تحديد المدة التي يتم فيها دفع المبلغ بأكمله، وهل المشتري لديه المقدرة على دفع المبلغ أم لا. وبعد دراسة هذه المتطلبات، المصرف يقبل أو يرفض طلب المشتري. وفي حالة القبول يقوم المصرف بالتالي.
5. شراء المصرف للسلعة ويرسل موظفا لاستلامها وبذلك تدخل السلعة تحت ملكيته.
6. توقيع عقد المرابحة حيث يقوم المصرف ببيع للسلعة المتفق عليها للمشتري بأجل مع زيادة معلومة للطرفين وتسليم السلعة.

2.5 المخاطر المترتبة عن التمويل بصيغة المرابحة:

المصارف الإسلامية تتعرض لعدة مخاطر جراء التعامل والتمويل باستخدام المرابحة من أهمها التالي (لبنى، 2017: 203):

1- لا يقوم العميل بتسديد مستحقاته عند حلول أجل الدفع المتفق عليه في العقد.
2- نواجه البنوك الإسلامية خطر تراجع العميل على شراء السلعة نتيجة عدم الزامية الوعد بالشراء للمشتري.
3. مخاطر ارجاع العميل للسلعة لعدم وجود مطابقة مع ما تم الاتفاق عليه في العقد وهذا يكون البنك ملزم بإعادة بيعها بأقل من ثمن بيعها.
4. مخاطر الضمانات التي يقدمها المشتري للبنك مقابل الالتزام بتسديد ثمن السلعة.

2.6 مفهوم الربحية المصرفية:

ربحية البنوك تعتبر ربحية البنوك ذات أهمية حيوية للمستثمرين وأصحاب المصلحة والاقتصاد ككل. يهتم المستثمرون بالعائدات على استثماراتهم. أداء البنك هو قدرة البنك على تحقيق أهدافه باستخدام موارده المتاحة. إن تقييم أداء البنك هو تقييم يتم إجراؤه بشكل دوري ومنهجي لتقييم إنجازات اهداف المؤسسات (حماد، 2001). لهذا، سيتم استخدام العائد على الأصول في الدراسات لقياس ربحية البنوك المدروسة. هذا العائد على الأصول هو الأكثر استدامة لأنه مقياس للكفاءة، من خلال الكشف عن مدى فعالية وكفاءة البنك في استخدام إجمالي الأصول تحت تصرفه (Isiaka et al, 2018).

2.7 أهمية الربحية المصرفية

حمد وناجي (2017: 412) قدما عدد من النقاط التي تمثل أهمية الربحية بالنسبة للمصرف سواءً التقليدي او الاسلامي وهي كالتالي:

1. الأرباح ضـــرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة (مخاطر الائتمان- ومخاطر التصـــفية الاجبارية- و مخاطر الســـرقة والاختلاس- ومخاطر سعلا الفائدة وغيرها) التي يتعرض لها المصرف حتى يتمكن من البقاء في سوق العمل.

2. الأرباح ضرورية للملاك حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصارف.

3. الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه:

أ. أعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي (الرسملة).

ب. تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.

ج. زيادة ثقة المساهمين في المصرف من خلال اعطائهم عائدا مقبولا على رأس ماله.

4. تمثل الأرباح مقياسا لأداء الإدارة حيث تقيس الجهود التي بذلت.

5. تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المترقبين.

6. تعطي الأرباح مؤشرات قوية للجهات الرقابية المختلفة بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

النقاط الســـابقة توضـــح أهمية الربحية لعدة أطراف المهتمين بأمور المصـــرف منهم الإدارة- المســـاهمين الحاليين - المســـاهمين المترقبين- أصـــحاب الودائع. المصـــرف الذي يحقق أرباح مرتفعة هذا نتيجة للســـياســـات والقرارات الإدارية واســـــتـمـراريـه هـذه الادارة تـعـتـمـد الـي حـد كـبـيـر عـلـى مـدى تـحـقـيـقـهـا لـلأربـاح . (Brigham et al., 2006)

أيضـا مؤشـر الربحية هام ويسـاعد المسـتثمرين في أتخاد القرارات الاسـتثمارية والمصـارف التي تحقق أرباح عالية تسـتقطب هولا المسـتثمرين. هذا من شـانه يرفع راس مال المصـرف مما يمكنه ويسـاعده على الدفع بهذه الأموال في أوجه اسـتثمار متنوعة وتحقيق أرباح أكثر مما يعزز وضـعة المالي بين المنافسـين في السـوق وبالتالي جدب عدد أكبر من المسـاهمين (Lestar and Armayah, 2016).

المبحث الثالث: الدراسة العملية

3.1 نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أولا: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

هذا الجزء من الدراسـة يوضـح الإحصـاء الوصـفي للمتغيرات (قيمة التمويل بالمرابحة للأمر بالشـراء، العائد على الأصـول والعائد على حقوق الملكية) وذلك اعتمادا على البيانات السنوية للمصرف الجمهورية للفترة ما بين 2013-2024.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة 2013-2024

العوائد السنوية	المقاييس			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى مستوى	أقل قيمة
عائد التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء	61,936,970.08	33,476,418.45	112,625,528.64	8,816042.04
العائد على الأصول (ROA) بالنسبة المئوية	0.123	0.065	0.226	0.020
العائد على حقوق الملكية (ROE) بالنسبة المئوية	3.90	2.15	7.09	0.56

الجدول رقم (1) يقدم وصف توضحي حول المتغير المستقل (عائد التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء) والمتغير التابع (العائد على الأصـــول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)) خلال فترة الدراســة ما بين 2013–2024. حيث بلغ اعلى عـائـد تحقق من التمويـل للأمر بـالشـــراء خلال فترة الـدراســـة 112,625,528.64 واقـل عـائـد خلال نفس القترة 8,816,042.04 بانحراف معياري 33,476,418.45 والوســط الحســابي بقيمة 61,936,970.08. الجدول ايضـــا يوضح ان اعلى نسبة للعائد على الأصول 0.226 واقل نسبة 0.020 بانحراف معياري 0.065 والوسط الحسابي بنسبة 0.123. اعلى نسبة للعائد على الأصـول 7.09 واقل نسبة 0.56 بانحراف معياري 2.15 والوسط الحسابي بنسبة 3.90.

– **اختبار فرضيات الدراسة**

– الفرضية الفرعية الأولى:

H01: لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في مصرف الجمهورية.

الجدول رقم (2) يوضـح نتائج اختبار الانحدار الخطي البسـيط لأثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشـراء على الأصـول (ROA)

المتغير التابع	قيمة معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	Adjusted R2	المحسوبة F	Sig F	معامل الانحدار				
						البيان	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	دلالة T	مستوى الدلالة Tsig
العائد على صافي الاصول	.348	.121	.033	1.397	.267	التمويل بالمرابحة	3.054	.000	1.174	.267

من أجل معرفة العلاقة بين التمويل بالمرابحة وربحية مصرف الجمهورية تم أستخدم الانحدار الخطي البسيط (الجدول رقم 1) والذي اعتبر فيه عملية التمويل بالمرابحة كمتغير مستقل وربحية المصـرف الذي يمثله العائد على الأصـول كمتغير تابع. حيث أظهرت نتائج الجدول رقم (2) أن أثر المتغير المستقل (التمويل بصـيغة المرابحة) على المتغير التابع (العائد على الاصـــول) هو أثر غير دال احصـــائيا، حيث كانت قيمة F المحســـوبة هي (1.397)، وبمســـتوى دلالة Sig (F=0.267) وهو أكبر من 0.05. في حين كـان معدل الارتبـاط (R= 0.348) فيشـــير الى العلاقـة الموجبـة بين المتغيرين، بالإضـــافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (R2=0.121) وهذا يشـــير أن 12.1% من التباين في (العائد على الاصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في (التمويل بصيغة المرابحة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β=3.054) فهو يشير الى الأثر الكلي للتمويل بصيغة المرابحة على العائد على الاصول، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.174) وبمسـتوى دلالة (Sig=0.267)، وعليه نقبل الصـفرية الاولى، التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل بصـــيغة المرابحة على العائد على الاصول في مصرف الجمهورية في الفترة ما بين 2013–2024.

– الفرضية الفرعية الثانية:

– الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:H02 لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق المساهمين في مصرف الجمهورية.

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على حقوق الملكية(ROE)

المتغير النابع	قيمة معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	Adjusted R2	Fالمحسوبة	Sig F	معامل الانحدار				
						البيان	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	دلالة T	مستوى الدلالة Tsig
العائد على حقوق المساهمين	.494	.244	.168	3.220	.103	التمويل بالمرابحة	1.425	.000	1.794	.103

تشير نتائج الجدول رقم (2) أن أثر المتغير المستقل (التمويل بصيغة المرابحة) على المتغير التابع (العائد على حقوق المساهمين) هو أثر غير دال احصائيا، حيث كانت قيمةF المحسوبة هي (3.220)، وبمستوى دلالة (Sig F=0.103) وهو أكبر من 0.05. في حين كان معدل الارتباط (R= 0.494) فيشير الى العلاقة الموجبة بيم المتغيرين، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (R2=0.244) وهذا يشير أن 24.4% من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (التمويل بصيغة المرابحة)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار (β = 1.425) فهو يشير الى الأثر الكلي للتمويل بصيغة المرابحة على العائد على حقوق الملكية، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.794) وبمستوى دلالة (Sig = 0.103)، وعليه نقبل الصفرية الثانية، التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق المساهمين في مصرف الجمهورية".

النتائج:

في هذا الجزء سبتم عرض أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

– تبين نتائج تحليل الانحدار البسيط عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لتأثير التمويل بالمرابحة على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول. النتائج تشبر ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار قيمة F 1.397 بدلالة 0.267 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يشير الى ان التمويل بالمرابحة لا يؤثر على ربحية مصرف الجمهورية.

– تبين نتائج تحليل الانحدار البسيط عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لتأثير التمويل بالمرابحة على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية. النتائج تشبر ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار قيمة F 3.220 بدلالة 0.103 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وهذا يشير الى ان التمويل بالمرابحة لا يؤثر على ربحية مصرف الجمهورية.

– بناء على النتائج السابقة لاختبار الانحدار الخطي البسيط يتبين انه لا يوجد آثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على ربحية مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة.

وبالتالي، نتائج الدراسة تبين ان مصرف الجمهورية لم يستخدم موارده المالية الاستخدام الأمثل وهذا ينعكس في معدل الربحية الذي لا يناسب مع جحم الموجودات التي يملكها المصرف. وقد يعود سبب ذلك، ان المصرف يعتمد على ارباحه

بشكل اساسي على خدمات التمويل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء والتي تعتبر محدودة ومقتصرة على مجالات معينة مثلا تمويل شراء السيارات وبالتالي تحقيق معدلات ربحية بسيطة. هذا التوجه من المصرف قد يكون له أسبابه وخصوصا البيئة التي يشتغل فيها المصرف والتي تفرض عليه او تحد من تقديم تمويلات إسلامية أخرى قد تكون عالية المخاطر وبالتالي يتجنب المصرف الدخول فيها. هذا يفتح الباب امام دراسات مستقبلية لاكتشاف الأسباب التي تمنع المصارف في ليبيا من تقديم خدمات تمويلية إسلامية اخري بالإضافة الى المرابحة التي قد تساهم في الرفع من مستويات الربحية في المصارف.

التوصيات:

– المصرف يملك من الإمكانيات المالية التي تؤهله لتنويع خدمات التمويل الإسلامي التي من شانها ان تعزز إمكانية تحقيق نسب ربحية تتناسب مع هذه الامكانيات.

– ان عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة في المصارف يمثل ضياع قرصة جوهرية بالدفع بهذه الأموال بتنمية كافة الأنشطة الاقتصادية في المجتمع مما يعود بالنفع على مستوى الافراد من خلال اتاحة فرص عمل وأيضا على مستوى الدولة التي تعاني من الطلب المتنامي على العملة الأجنبية التي مصدرها الوحيد هو النفط. وبالتالي نوصي بالدفع بهذه الأموال في مشاركات مما يسمح بزيادة ربحية المصارف وأيضا توفير المنتج محليا مما يزيد خزانة الدولة من الضرائب وتوفير المنتج محليا وتخفيف الطلب على العملة الأجنبية والتقليل تدريجيا من الاعتماد النفط.

– بالنظر إلى أن نطاق هذه الدراسة يقتصر على تحليل تأثير المرابحة للأمر بالشراء على ربحية مصرف الجمهورية في ليبيا. يقترح الباحث بأجراء دراسات مماثلة في بنوك أخرى في ليبيا تقدم خدمات مصرفية إسلامية. وهذا من شأنه أن يمكن من إجراء المقارنات مع نتائج هذه الدراسات وزيادة تعميم النتائج. علاوة على ذلك، سيكون من المفيد إدراج عوامل أو قضايا أخرى يمكن أن تؤثر على أداء وربحية المصارف العاملة في ليبيا مثلا إدارة مخاطر الائتمان وأنظمة الرقابة وغيرها. وهذا من شأنه أن يجعل من الممكن فهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على المؤسسات المالية في ليبيا.

– وفقا لنتائج تحليل الارتباط، فإن تمويل المرابحة له تأثير إيجابي على ربحية مصرف في مصرف الجمهورية. ولذلك توصي الدراسة الي أن زيادة استخدام وتنويع التمويل بالمرابحة الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تحسين وزيادة ربحية المؤسسات المصرفية في ليبيا بشكل كبير.

– لتعزيز مساهمة المرابحة في الربحية يوصي الباحث إدارة البنك النظر والتدقيق في التصنيفات الائتمانية للعملاء. وقد يتضمن ذلك النظر في عدة عوامل مثل قدرة العملاء على سداد الديون وسجل الوفاء بالالتزامات السابقة والقوة المالية وهيكل رأس المال بالنسبة للشركات. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للبنك التقليل او القضاء على مخاطر التخلف عن السداد والتعرف على عملائه بشكل أفضل. وبشكل عام، فإن اعتماد هذه التوصيات والعمل بها يمكن أن يساعد في تعزيز مساهمة المرابحة في ربحية المؤسسات المصرفية في ليبيا.

المراجع:

1. الحنيطي، هناء محمد وملاحيم، ساري سليمان. (2016). أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)، المجلة الأردنية في أدارة الاعمال، 12(4): 765-788.

2. الرقيعي، أبوبكر عثمان والفزاني، بشير خليفة وافحيج، حمزة ميلاد. (2020). أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات 2009-2018)، مجلة الجامعي، العدد 31: 259-277.

3. المندلسي، ناجي ساسي. وبن صالح، رضا على. (2017). أثر تطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على الأداء المالي "دراسة تطبيقية" بمصرف الجمهورية، المجلة الليبية للدراسات، 2(13): 160-183.

4. حماد، طارق عبدالعال. (2001). تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر". الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

5. حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد. (2017). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52):ص 411-416.

6. حمود، سامي. (1982). تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط2، عمان: مطبعة الشرق ومكتبتها.
7. جلول، شريفي ويوسف، صوار ومختار، ادريسي. (2023) أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 25(1): 11- 40.
8. زعتري، علاء الدين (2002) الخدمات المصرفية وموقف الشريعة فيها، دار العلم الطيب، دمشق.
9. عبد الحميد، عبد الجواد عاشور. (1992) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية. الطبعة الأولى. دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.
10. لبنى، معطي. (2017). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية. مجلة دفاتر بوادكس، العدد (8)، 198-221.
11. ملاحيم، ساري سليمان، (2016) تسعير المنتجات المالية الإسلامية؛ المرابحة للآمر بالشراء نموذجا، المؤتمر العالمي السابع للتسويق الإسلامي "نحو نظام اقتصادي إسلامي بديل"، الدار البيضاء، 4-6 مايو 2016.

المراجع الأجنبية:

1. Abdelkader, L. and Mohammed, M. (2023) The impact of the formula on the financial performance of Islamic banks a standard study of a sample of Islamic banks in Indonesia during the period (2020-2014). Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol.6 No.3 pp: 84-96.
2. Belkhaoui, S., Alsagr,N., and Hemmen,S. (2020) Financing modes, risk, efficiency and profitability in Islamic banks: Modeling for the GCC countries. Cogent Economics & Finance, 8(1), 176-209.
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2020.1750258
3. Brigham, F., Gapenski, C. & Daves, R. (2006). Intermediate financial management.9th Edition. Florida: Dryden Press.
12.Iqbal, Munawar. and Molyneux, Philip. (2005). Thirty Years of Islamic Banking: History, Performance and Prospects. New York: Palgrave Macmillan.
4. Isiaka, L.& Mustapha, L.& Irom, M. (2018) Financial Risk Management and The Profitability: An Empirical Evidence from Commercial Banks in Nigeria. Journal of Management Sciences, Vol,16(2), pp. 117-137.
5. Islamic Finance in Africa: Impetus for Growth (2017).
https://www.islamicfinance.com/wp-content/uploads/2017/07/IF-AFRICA-FINAL-V5.pdf
6. Jaurino, J. & Wulandari, R. (2017). The effect of mudharabah and musyarakah on the profitability of Islamic banks, Proceeding of the 3rd Parahyangan International Accounting and Business Conference (PIABC), Bandung Indonesia, 69-84.
7. Khan, M. (2011) Islamic banking practices: Islamic law and prohibition of riba. Islamic Studies, 50(3-4), 413-422.
8. Kulmi, D. Abdulle, M. Hussein, M. and Mohamud, H. (2023) Effects of Islamic Modes of Financing on Profitability of Banking. International Journal of Business and Management; Vol. 18, No. 5, PP. 237-253.
9. Kulmie, D. & Omar, M (2024) The impact of participatory Islamic finance on Shari'ah banks' profitability. Asian Economic and Financial Review, Vol. 14, No. 7, pp. 482-496.
10. Lestari, S. and Armayah, M. (2016) Profitability and Company Value: Empirical Study of Manufacture Companies in Indonesia Period 2009 – 2014. Information Management and Business Review. Vol. 8, No. 3, pp. 6-10.
Iqbal, Munawar, and Philip Molyneux. 2005. Thirty Years of Islamic Banking: History, Performance
and Prospects. New York: Palgrave Macmillan
11. Manaseer, S., & Alslehat, Z. A. (2016). The impact of financing revenues of the banks on their profitability: An empirical study on local Jordanian Islamic banks. European Journal of Business and Management, 8(12), 195-202.
12. Masnah, S., & Hendrawati. (2020). The effect of mudharabah, musyarakah, and murabahah on profitability with non performing financing (NPF) as moderated variables (Case study on

Islamic commercial banks in Indonesia for the 2014-2019 period). Indonesian College of Economics, 1-20.
13. Nadir,T. and Moustapha,L. (2023) The Impact Of Islamic Financing Products On Islamic Banks Profitability: Case Of Al Rayan Bank (Qatar). The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research, 20(2), 87-98·
14. Nuriyah, A. & Yased, M. and Endri,E. (2018) MICRO, SMALL-FINANCIAL FINANCING AND ITS IMPLICATIONS ON THE PROFITABILITY OF SHARIA BANK. Development Research of Management, 13(2), pp. 175-197.
15. Sukmawat, F. and Garsela, I. (2016). The Effect of Return on Assets and Return on Equity to the Stock Price. Advances in Economics, Business and Management Research, volume 15, pp. 53-57.
16. Sutrisno (2016) The effects of financing and risks on the performance of Islamic Bank: Empirical evidence from Indonesian Islamic Bank. Business and Management Research Journal Vol. 6(3): 29 – 36.
17. The World Bank (2020) مراجعة القطاع المالي في ليبيا
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233028002020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf